السيولة حافظت على حاجز ما فوق الـ30 مليون دينار طوال الأسبوع الماضي

البورصة: الفرحة تمت... والقادم أفضل

- أداء مميز لمؤشرات السوق.. وتوقعات بمواصلة الصعود
- جني الأرباح في جلسة الأربعاء الماضي أعطى المتداولين إشارة اطمئنان
- ترقب لانطلاقة جديدة على أسهم شهدت عمليات تجميع واسعة

الانطلاقة قادمة

- الشركات التشغيلية تحركت في نهاية الأسبوع و«الرخيصة» تعرضت إلى عمليات بيع
- تسريبات «التوزيعات» وأرباح الشركات وراء الإقبال عليها
- المضاربات تشتعل على بعض المجاميع الاستثمارية

كتب المحرر الاقتصادي

فرحة المتداولين في سوق الكويت خلال الاسبوع الماضي لا توصف، اذ جاءت الجلسات في نطاق اجواء التفاؤل، خاصة بعد جلسة يوم الاربعاء الماضي التي شهدت تراجعا بعد سلسلة من الارتفاعات، ومن ثم عاود السوق في جلسة نهاية الاسبوع الى الصعود بشكل متوازن.

وبدأ السوق يسير في الاتجاه الصحيح على وقع حالة التعاون بين السلطتين والاستعداد لاقرار اولويات جديدة تعود بالنفع على المواطنين، خاصة فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي.

واوضح المراقبون ان سوق الكويت حافظ على مستوى السيولة طوال جلسات الاسبوع الماضي، بحيث كانت السيولة تتجاوز حاجز الـ30 مليون دينار في كل جلسة بفعل عمليات الشراء الواسعة، فيما جاء اداء المؤشرات الرئيسية جيدا.

ويتوقع المراقبون ان ينطلق السوق من جديد وبشكل مميز خلال هذا الاسبوع بعد ان اعطى اشارات ايجابية في الاسبوع الماضي، مؤكدين ان الشركات التشغيلية بدأت تتحرك - بعد غياب - فيما شهدت الشركات الرخيصة عمليات مضاربة واسعة.

واضاف المراقبون ان نمط التداول هذا الاسبوع سيختلف عن الاسبوع الماضي، اذ يتم التركيز على الشركات التي ستعلن عن ارباح ممتازة وكذلك الشركات التي يتوقع ان تعلن عن توزيعات نقدية عن السنة المالية الماضية.

وزاد المراقبون: ظهرت شركات صغيرة جديدة على واجهة التداولات الكبيرة متأثرة بالاجواء الإيجابية العامة بعد ان كانت خاملة، إذ ان سوق الكويت يعيش اجمل حالاته منذ ثلاثة اسابيع بسبب ظهور نتائج مالية ممتازة لعدد من البنوك وشركات تشغيلية أخرى إضافة الى توقعات بتحسن النتائج المالية لعدد من الشركات الرخيصة.

وكان السوق ارتفع في اولى جلسات الاسبوع الماضي بـ3.3 نقاط، فيما ارتفعت قيمة التداول، وتفاءل المتداولون بعمليات جني الأرباح التي حصلت خلال الجلسة، مؤكدين ان موجة الشراء على الشركات الرخيصة نشطة للغاية واصبحت في دائرة اهتمام الجميع، مؤكدين ان السوق يستعد لانطلاقة جديدة بعد ان سارت وتيرة عمليات الشراء بصورة تصاعدية واصبح السوق يحقق قفزات جديدة في كل جلسة.

واكد المراقبون ان سوق الكويت يستعد لموجة نشاط قوية رغم ان المخاوف ازدادت من حدوث هبوط حاد بعدما شهدت تحسنا نسبيا في المؤشرات.

وقال المراقبون ان السوق استمر في التداولات الجيدة على الرغم من تغيير المراكز والعمليات البيعية والضغوط المضاربية ما يعطي السوق قوة تمكنه من بلوغ مستويات قياسية جديدة ولكن بصورة تدريجية.

واضاف المراقبون ان الشركات الصغيرة هي التي بدأت تقود السوق نحو الصعود، ما دفع الشركات الكبيرة إلى الدخول على خط الارتفاعات.

الفلاح: تقدم ملحوظ نحو تخصيص سوق الكويت

«كونا»: قال رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال صالح الفلاح ان عملية تخصيص سوق الكويت للاوراق المالية وانشاء الشركة الجديدة التي ستمتلك البورصة تحرز تقدما ملحوظا مضيفا ان المستشارين المكلفين عملية التخصيص انتهوا من بعض الدراسات الخاصة بالفحص النافي للجهالة لبعض الادارات وفي المراحل النهائية للادارات الأخرى.

واوضح الفلاح في بيان صحافي امس ان المستشار المالي وهو بنك «اتش اس بي سي» سيقوم بالتنسيق مع كل من ادارة البورصة وهيئة أسواق المال باجراء الترتيبات النهائية لوضع خطة عمل الشركة الجديدة للسنوات المقبلة وتحديد رأسمالها بما يضمن نجاحها على المدى الطويل لتكون في مصاف الأسواق ذات الكفاءة العالية.

وبين ان ذلك الامر يتطلب اعادة هيكلة وتنظيم سوق الكويت للاوراق المالية ورفع مستوى كفاءة ادارتها لتعمل على أسس تجارية بحتة لضمان تحقيق الربحية لمساهمي الشركة بعد تخصيصها وامتلاكها من قبل الشركات والمواطنين الكويتيين. واشار الى ان عملية تطوير البورصة مستمرة عن طريق اجراء التحسينات اللازمة لرفع مستوى الكفاءة في ادارتها وادخال التقنيات المطلوبة واللازمة في مختلف الادارات بالتزامن مع ما تقوم به هيئة اسواق المال من اعداد الاجراءات التنظيمية الخاصة بالأدوات الاستثمارية والتي تمارس في البورصة وذلك لضمان حماية حقوق المستثمرين والمتداولين عند تخصيصها وامتلاكها من قبل القطاع الخاص. واكد الفلاح ان هيئة اسواق المال حريصة على ان تكون الشركة الجديدة التي ستمتلك سوق الكويت للاوراق المالية جاذبة وتمثل فرصة استثمارية جيدة للجمهور الكويتي عند طرحها للاكتتاب العام مبينا ان هيئة اسواق المال اختارت ان تتقدم بطلب لوزير التجارة والصناعة بان تؤسس الشركة الجديدة عبر اصدار مرسوم بقانون خاص ينظم عملها ونشاطها.

صالح الفلاح

وزير التجارة: ماضون في منظومة قوانين خاصة بـ«الإعسار» بالتعاون مع البنك الدولي

«كونا»: قال وزير التجارة والصناعة انس الصالح ان الوزارة ماضية في اعداد قانون الاعسار وخسارة الدائنين بالتعاون مع البنك الدولي الذي قدم مقترحا متكاملا من اربعة محاور اساسية لتوفير الدعم الفني للقانون.

واوضح الصالح في تصريح لـ«كونا» ان وزارة التجارة والصناعة تعتبر هذا المشروع أحد أهم اولوياتها للمرحلة المقبلة بالاضافة الى تحسين بيئة الاعمال «لذلك تبنت الوزارة مقترحا متكاملا من البنك الدولي حول مشروع القانون الخاص بالاعسار وخسارة الدائنين». واضاف «نحن الآن في طور التشاور من اجل تشكيل فريق عمل للتنسيق والتعاون بين البنك الدولي والجهات الرسمية المعنية بالقانون وهي بنك الكويت المركزي وهيئة سوق المال ووزارات المالية والعدل والتجارة والصناعة».

وبين الصالح ان اقتراح البنك الدولي تضمن اربعة محاور أساسية للدعم الفني حيث ركز الاقتراح الاول على وضع آلية مستعجلة لإيجاد حلول خارج اطار المحاكم للديون المتعثرة لمعالجة مشاكل السداد القائمة بين شركات الاستثمار والشركات المتعثرة ودائنيها في حين يتعلق المحور الثاني باقرار قانون لإعادة تأهيل وتصفية الشركات المتعثرة ووضع دليل قضائي مفصل لشرح الإجراء الجديد.

وذكر ان المحور الثالث يتعلق بقانون «المعاملات المضمونة للاصول المنقولة» ويتماشى مع المبادئ الدولية للممارسات الجيدة من جهة وخصوصيات البيئة المالية والاقتصادية لدولة الكويت من جهة أخرى بينما يهدف المحور الرابع للاقتراح الى انشاء سجل الكتروني للمعاملات المضمونة ومكتب ائتمان وذلك بناء على متطلبات القطاع المصرفي في الكويت وانطلاقا من الآليات والنظم الموجودة والجاري العمل بها.

وتجدر الاشارة الى ان فريقا من البنك الدولي يعتزم زيارة الكويت خلال الايام المقبلة للاجتماع بفريق العمل المزمع انشاؤه من أجل الشروع في العمل مباشرة.

انس الصالح

تقرير: سوق العقار في الكويت يشهد موجة غلاء

توقع التقرير العقاري الصادر عن شركة اعمار الأهلية للخدمات العقارية من حدوث موجة ارتفاع اسعار في سوق العقار المحلي متأثرة بكمية السيولة المتجهة نحو العقار الاستثماري والسكني من قبل المحافظ العقارية الى جانب دخول مصارف جديدة على تمويل العقار.

واضاف التقرير ان الايام القليلة المقبلة سوف تدفع بمزيد من التداولات على قطاعي العقار الاستثماري والسكني بقوة بينما تظل حركة التداول على القطاع التجاري بطيئة خلال الربع الأول والثاني من العام الجاري 2013 نتيجة لضعف نشاط قطاع الشركات وتركيزها على هيكلة ديونها المتراكمة لاسيما تراجع قيمة أسهمها في أسواق المال.

وحذر التقرير من موجة ارتفاع اسعار الإيجارات للوحدات السكنية في العقار الاستثماري ما يعكس سلبية النمو المستقبلي الحقيقي على هذا القطاع والذي يعتمد بشكل كبير على رواتب الجاليات الوافدة والتي باتت قد لا تحتمل تلك الارتفاع المتكررة المدفوع برغبة ملاك العقار الاستثماري رفع قيمة العقار تباعا لرفع قيمة الإيجارات والتي تمثل مؤشر لقياس قيمة الأصل للعقار الاستثماري مقابل أجمالي المدخول المالي.

الرميح: 235 مليون دينار إجمالي الأقساط المباشرة المتوقعة لقطاع التأمين هذا العام

«كونا» - توقع الامين العام للاتحاد الكويتي للتامين عادل الرميح امس ان يكون اجمالي الأقساط المباشرة لقطاع التامين نحو 235 مليون دينار كويتي في عام 2013.

واضاف الرميح في لقاء مع «كونا» ان الأقساط المباشرة موزعة على سبعة انواع تشمل تامين الحياة والصحة بنسبة 31 في المئة ثم تامين السيارات بنسبة 21 في المئة من الاجمالي المتوقع لعام 2013.

وذكر ان تامين الحوادث المتنوعة يأتي في المرتبة الثالثة بعد تامين السيارات بنسبة تبلغ بنحو 18 في المئة يليه التامين البحري والطيران و«سيارات ضد الغير» بنسبة 9 في المئة ثم تامين ضد الحريق بنسبة 8 في المئة واخيرا التامين الصحي بنسبة 4 في المئة.

وتوقع ان يكون اجمالي التعويضات المدفوعة للقطاع في عام 2013 حوالي 125 مليون دينار كويتي لعام 2013 موزعة على تامين الحياة والصحي بنسبة 34 في المئة والسيارات - تكميلي 23 في المئة.

واشار الى ان نسبة تامين «سيارات ضد الغير» المتوقعة من التعويضات تقدر بـ13 في المئة والحريق 11 في المئة وحوادث متنوعة 10 في المئة اضافة الى «تامين بحري وطيران» بنسبة 6 في المئة والصحي بنسبة 3 في المئة من اجمالي التعويضات المتوقعة لعام 2013. وعن تطلعات الاتحاد للعام 2013 قال الرميح ان القطاع بحاجة الى المزيد من الدعم من قبل الجهات الحكومية المختصة ليتمكن من القيام بالدور المنوط به في خطط التنمية للدولة وزيادة مساهمته في الناتج المحلي.

واضاف انه من الضروري تشاور الاتحاد مع وزارة التجارة والصناعة بشأن مشروع «قانون تنظيم قطاع التامين والاشراف والرقابة عليه» وذلك لوجود العديد من الملاحظات الجوهرية على مواده والحرص على أن يكون قانونا مناسبا للتامين بعد طول انتظار امتد الى عقود من الزمن «منذ عام 1961».

تذبذب وشراء انتقائي على الأسهم القيادية في تعاملات الأسبوع الماضي

«الأولى»: موجة صعود السوق استمرت عشر جلسات

افاد التقرير الاسبوعي لشركة الأولى للوساطة المالية بان تعاملات سوق الكويت للاوراق المالية شهدت الاسبوع الماضي تذبذبا، وشراء انتقائي على الاسهم القيادية التي شهدت اسعارها استقرارا، ما ترتب عليه وجود تباين لحركة المؤشرات في اكثر من جلسة، وبشكل واضح.واغلق المؤشر الرئيسي للسوق الكويتي على ارتفاع 4.35 نقاط ليغلق على 6245.11 نقطة استمرارا لموجة صعود دامت عشر جلسات.

وقال التقرير ان عمليات التداول جاءت متباينة خلال الاسبوع الماضي، تخللتها عمليات جني ارباح واضحة على مستوى الشركات الصغيرة التي تتميز برخص اسعارها، وتحديدا التي شهدت ارتفاعات في اسعارها وتصعيدا لأسهمها الى مستويات جديدة خلال الاسابيع الماضية.

واضاف ان موجة جني الارباح سيطرت على حركة جانب من الاسهم خصوصا الصغيرة والمتوسطة التي حققت قفزات سعرية خلال الفترة الاخيرة، مع تباطئ حركة السيولة الحكومية، الا ان السيولة المضاربية النشطة والحركات المضاربية للمحافظ والافراد وبعض الشركات التي واكبت الموجة النشطة، حالت دون دفع مؤشرات السوق إلى الاتجاه النزولي.

وبين التقرير ان المستثمرين الاستراتيجيين تحركوا على اقتناص الفرص لكن حذرا مع تزايد نشاط الاموال التي تستهدف تحقيق المكاسب السريعة.

وقال ان مع تنامي اعتقادات المستثمرين بان نشاط السوق خلال الاسبوع الماضي وتصاعد حركة جنبي الارباح قد تكون الفترة القريبة المقبلة بداية لمرحلة تصحيح تستدعي من المستثمرين الاستراتيجيين التحرك بانتقائية وحذر اكثر خلال الايام المقبلة، وهو التوجه الذي يحدده اكثر مدى تحركات المحفظة الوطنية، التي بدا مدراؤها اقل نشاطا في تعاملات الاسبوع الماضي قياسا للاسابيع الماضية. واشار الى انه اذ كانت الاموال المضاربية اسهمت في تحريك نشاط السوق خلال الاسبوع الماضي، الا انها لا زالت تهتم بتحقيق مكاسب سريعة، وليس بناء مراكز استراتيجية، وهي التحركات التي تتغير من فترة لاخرى حسب القيمة المحققة ، متوقعة ان تستمر الوتيرة نفسها خلال تعاملات الاسبوع الماضي.

ولاتزال اوساط المستثمرين تترقب ما يمكن ان يخرج عن الشركات القيادية ومن ضمنها 5 بنوك لم تعلن عن بياناتها المالية من نتائج لاعمالها السنوية للعام 2012، فاذا كان نشاط المستثمرون الشرائي في الاسبوع الماضي لم يكن بسبب نتائج الربع الاخير من العام الماضي، الا ان النظرة بعيدة المدى في التحرك الانتقائي على بعض الاسهم القيادية نحو هذه السلع الممتازة يحمل مؤشرا على ان السيولة التي دخلت السوق في الاسبوعين الماضيين يوجهها مستثمرين حذرون لجني مزيد من المكاسب. واضاف ان المستثمرين متفائلين بامكانية اقرار الشركات القيادية التي تعلن عن ارباحها السنوية توزيعات مجدية قد تمثل عاملا ايجابيا آخر يشجع على تكوين مراكز على تلك السلع التشغيلية في الفترة المقبلة، مع بقاء النشاط المضاربي ، خصوصا إذ تفاعلت المحافظ والصناديق الاستثمارية مع نتائج هذه الشركات.